

الاجتماع

١٣١٥

فمن عبادي الذين يستمعون القول
 ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة
 والله بأولئك هم أولو الألباب

بني الإسلام من بني إسرائيل
 التي كانت قد أذن جبرائيل
 بنوح الأول أن يوحى إليه

(قال عليه الصلاة والسلام : إن الإسلام صوي بوجه مناراً ، ككتاب الطريق)

(مصر يوم السبت ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٠ - ١٤ فبراير (شباط) سنة ١٩٠٣)

﴿ باب ردّ الشبهات عن الإسلام ﴾

(السلطان الدينية والمدنية)

نحن المسلمين نعتقد ان دين الله تعالى واحد في جوهره وان البيان
 والهدى فيه اما اختلف باختلاف الأزمنة وان الناس كانوا في كل زمان
 يأخذون من هداية الدين بقدر استعدادهم . وان حالة الاجتماع في الأمم
 تتغيره كالتغيرات في صناعة نسيب الدين كلها أو بعضها انا نحن الأئمة على
 من جاء بها وان أقرب الملل ظهوراً من الإسلام لم تسلم من هذه الاضاعة
 وان الإسلام هو الدين الوحيد الذي حفظ كتابه كله وظهر في وقت
 ارتقت فيه حالة الاجتماع حتى يمكننا ان نحكم بأنه لم تتلاش ثمرة من ثمار
 المقول بمد الإسلام وان تتلاشى فهو مبدأ تاريخ جديد في البشر
 فلنا ان أقرب الملل زمناً من الإسلام لم تسلم من الضياع وظاهراً انا
 نمضي اليهودية والنصرانية فكل من الفريقين قد فقد السند المتصل لكتبه

المقدسة فهو غير موجود قولاً ولا كتابة . وهذا هو المراد بقوله تعالى
 فيهم « أوتوا نصيباً من الكتاب » وقوله عز وجل في كل منهما « فذوقوا
 حذاً مما ذُكروا به » والحظ بمعنى التصيب أي أنهم حفظوا بعض ما
 أوتوه ونسوا بعضه . ومتى ذهب بعض الدين صار الباقي غير موثوق به
 وإن سلم من التحريف فيه والإضافة إليه فكيف إذا لم يسلم . وقد أنزل
 الله تعالى القرآن « مصداقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه » والمراد
 بالكتاب الجنس والميمن المراقب الذي عنده نبأ ما يرتبه فما صدقه
 القرآن من تلك الكتب فهو من التصيب الذي أوتوه ، وما أخبر به وليس
 موجوداً فهو من الحظ الذي يسود ، وما كذبه فهو مما زادوه وأضافوه
 فهو الحكم العدل ، وإنه لقول فصل وما هو بالهزل ،

وكان الواجب أن يحكمود فيما شجر ، وينتهوا عما نهى ويأتمروا بما
 أمر ، وكذلك فعل الموفقون ، وصد عنه الآخرون ، والسبب في الصدود
 هو السلطة الدينية التي جعل ذورها الدين لصلحتهم تقايداً محضاً عقود عقائده
 بأيدي الرساء مثل الأجار والأساقفة يقادونها الناس ويحمونهم سواها
 وينشئون الأحداث ، من الذكران والإناث ، على اعتقاد وجوب التسليم
 لهم ، والرجوع في كل امر الدين اليهم ، ولا يزال أثر هذه التنشئة ظاهراً
 فيمن تربى في مدارس القسيسين فتراه يناظر في المسألة فإذا قامت عليه
 حجتك قال ان هذا الذي تقول ، ظاهر في نفسه وممقول ، ولكنه من
 أمر الدين والقسيس يقول بخلافه ولا قول في الدين الا ما يقول القسيس ولا
 يشترط ان يكون قوله ممقولا ولا مفهوما !!

فاذا قال النصراني ان السلطة الدينية مثار التعصب القديم ، ومبعث

العداوة والبغضاء بين الجيران والأقربين، والحجاب دون المساواة بين أهل الوطن الواحد في الحقوق، والقيود الذي يفيد به الإرادة والعزيمة، والفعل الذي يفال به العقل والفكر، - فالمسلم يصدقه ولا ينازعه يصدقه حامداً لله تعالى أن ليس في دينه طائفة جعل لها الإسلام حق السيطرة على العقول والأرواح تودع فيها مناشئ وتحرمها مناشئ وتصرف في المسلمين باسم الدين كما نشاء. ثم ينفقت فيرى ان المسلمين الذين قلدوا الرؤساء الروحانيين عند النصارى لم يلبغوا أن صار لهم سلطة حقيقية منتظمة يحاسبون بها الأفكار على خواطرها والعقول على معارفها بل هؤلاء هم الذين كانوا يتسامحون مع الفكر والخيال مالا يتسامح غيرهم ويعدون كل معرفة تقرب من الله تعالى لأنهم يقولون : إن الله طرائق ، بعدد أنفاس الخلائق ، ثم ينفقت من جانب آخر فيرى ان هؤلاء المتلدين في السلطان الروحاني لا تعظم سلطتهم الا حيث يصغر العلم بالدين ، ولا يقوى نفوذهم الا حيث يضعف نفوذ الحكم الاسلامي ، وما عندهم سلطان في مكان ، الا وكان وبالاعلى المسلمين والاسلام ، فان كنت نسيت حوادث مهدي السودان ، فأمامك حادثة خارجي مراکش الآن ،

للملأ والمقلاء ، والكتاب والخطباء أن يقولوا في السلطة الدينية النصرانية ماشاؤا ، ولهم أن يسموا في فصلها وإبادهاعن السلطة المدنية ما استطاعوا ، فإنها سلطة كانت ولا تزال ضارة حيث وجدت وتوجد وكان معظم ضررها أيام كانت مقرونة بالسلطة المدنية . لهم ان يسهوها سلطة فان لها في كل مملكة رئيساً عاماً يولي سائر الرؤساء في المملكة وهؤلاء الرؤساء الذين هم أركان سلطته منبثون في كل مدينة وفي كل قرية

ولا يوجد حكام مديون في جميع القرى والمزارع كما يوجد هؤلاء الحكام
الرومانيون . ولهم أن يماروا هذه الحكومة ويقاوموها، ولهم أن يفتقدوا
من شوكتها، وينفذوا من صوتها، ولهم أن يقولوا إنه لولا فصلها عن
السلطة المدنية، أأنتما نديم الحرية؛ ولهم أن يعدروا الأمة الفرنسية؛
إذا حاولت اصطلام هذه السلطة بالكلية؛ المسلم يعدرهم في كل هذا لأنه
من الإصلاح الذي جاء به الإسلام كما ألتنا في صدر هذا المقال فمن لم يأخذه
من الإسلام مباشرة فله أن يأخذه من نظام الفطرة إذا هداه العلم إليه وما
الإسلام إلا دين الفطرة الهادي إلى نظامها وستن الله فيها

ومن الظلم البين أن يرمى الإسلام نفسه بتقرير السلطة الدينية المروقة
عند النصارى . والإسلام هو الذي أبطل كل سلطة يكون بها فريق مسيطر
على روح فريق وحاكما على حريته في غير ما يحرمه الشرع على كل رئيس
ومرؤس أو نظام به كل رئيس ومرؤس . إن الذين اتبعوا سنن من
قبلهم وقلدوهم في مثل هذا الأمر لم يتقنوا التقليد وكان روح الإسلام مانعاً
أن يلبثوا منه كل ما أرادوا . ولكن الإسلام لم يسلم من أعداء يلصقون
به كل عيوبهم ويقولون عليه الكذب وهم يعلمون ، ثم أنهم يعلمون أنهم
يخلفون عليه إفكاً لأنهم اطعموا على ما كتبنا وكتب بعض الأئمة في بيان
نفي هذه السلطة ثم يتأون يسيون الإسلام بها ولهم غرض يرمون إليه
وراء تشكيل المسلمين في دينهم وتغييرهم منه وقد اشرنا إليه في مقال مضى
ووعدنا ببيان الحق فيه كما بناه في غير ذلك من شكوكهم وشبهاتهم

(شاهد في الموضوع من منار السنة الأولى)

صدرنا العدد ٢٢ من منار السنة الأولى بمقالة في (سلطة مشيخة

الطريق الروحية) فلما في أولها : « لقد أتى على الإنسان في طور اجتماعه أدوار ؛ ومرت عليه أجيال وأعصاره ، وهو مغلول الإرادة ومقيد الجوارح بسلطتين عظيمتين قويتين لا قائمتين عليهما النفوذ التام في أفراده ، والتصرف المطلق في آحاده ، وهما سلطة الدين وسلطة السياسة -- أو كما يقول أهل العصر -- السلطة الروحية والسلطة الزمنية »

ثم قلنا بمد كلام في حال هاتين السلطتين وتأثيرهما وحال الأمة التي تحكم بهما ، انصه :

« وبالجملة ان أمة هذا شأنها تكون دائماً متقلقة كمدح الراكب لا تثبت على حال ولا تستقر على شأن . وجميع ما انتاب الأمم من رفعة ^{تختوضه} وعلم وجمل وسعادة وشقاء فقد كان مرجعه الى تصرف الأوصياء والحكامين ، والرؤساء الروحيين ، واتد كان الشر أغلب على الأيمان من الخير والشقاء أشمل لها من السعادة لأن الرئيس الفاضل الحكيم لا يمان من العثار واذا عثر عثرت معه الأمة وهوت وقد يهدم الرئيس الجاهل القوي في مدة قليلة ، ما ياتيه الحكماء في الأجيال الطويلة ،

ولهذا كانت سعادة البشر موقوفة في نيلها أو كمالها على تحديد القوانين والشرائع الروحية والزرمنية (المدنية) وجمل الناس فيها شرعا (أي - واء) لازمية لرئيس على صرؤس الأعباء بما يمتاز به الرؤسوس بعضهم على بعض وبما لا تقوم الرياسة بدونه كوجوب الطاعة للسلطان ولا طاعة لأحد على أحد فيما وراء الشريعة والقانون . ولكن لم تأت شريعة سماوية ولم يوضع قانون بشري لهذا التحديد والمساواة حتى جاءت الأمانة الإسلامية فحدثت الشرعيتين (المدنية والروحية) مما أوجعات الناس فيها - واء لا فضل لأحد

على أحد الأبا بالمعلم والعمل ، واقتلعت جذور الطاعة السماء وبينت ان الدعوة الى الحق لا تكون الا بالحجة والبرهان بمثل قوله تعالى (قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبني) فسر الملاء البصيرة بالحجة الواضحة . وقوله تعالى « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين »

« وبناء على هذا كان الصحابة يراجعون النبي صلى الله عليه وسلم الراي فأتين : هل هذا شيء فانه من عندك يا رسول الله أو نزل به وحي ، فان قال هو من عندي جاؤا بما عندهم من اراي وربما رجع النبي الى رايهم كما جرى في بعض النزوات (منها بدر وأحد) . وأوقف أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب الامام علياً مع رجل من آحاديه ود للمحاكمة وعابه عليٌ بعد المحاكمة بأنه لم يسار بينه وبين خصمه لأنه كآه وسئ خصمه وفي التكنية تنظيم وتنظيم أحد الحسين ولو بمثل هذا منصف للمعادلة والمساواة . وراجعت امرأة عمر وهو على المنبر في مسألة تحديد اللبر محتجة عليه بآية « وآيتكم ايجادهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً » فقيل : أصابت امرأة وأخطأ عمر : « وأبلغ من هذا ان النبي عليه الصلاة والسلام طمن سواد بن غزيرة

بقدح (سهم لا يصل له ولا ريش) في بطنه وهو مكشوف ليستوي في الصف يوم بدر فقال : قد أوجمتي فأقذني : فكشف له عن بطنه ليقتص منه فطهق يتمسح به وكان ذلك منه توسلاً للتوصل الى هذا الشرف العظيم . وآذن الناس قبل موته بأن من له حق عنده فليطلبه واذا كان نحو ضرب فليقتص منه وآذن لرجل أن يضربه حين ادعى انه ضربه يوماً فقال الرجل : اتني كنت عاري الكنف أو الظهر : (شك من الراوي) فالتقى له الرداء عن عاتقه الشريف وكان شأنه في ذلك شأن سواد بن غزيرة .

« والنتيجة ان الاسلام قرر المبودية لله وحده والحرية في ضمن دائرة الشريعة والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وإطلاق الارادة وانما كل من سلطة كل زعيم وسيطرة كل رئيس روحي ومقتضى ذلك ان يكون المسلم عبداً كاملاً لله حراً كاملاً بالنسبة لمساواه»

هذا بمض ماقلناه في المسألة من نحو خمس سنين وبمده كلام في سلطة شيخنا الطريق كيف ظهرت وماذا أعقبت

(بحث الدلائل على في السلطة الدينية في الاسلام)

(١) أقوى الدلائل على أنه لا سلطة دينية في الاسلام كما في النصرانية تحديد وظيفة الرسول في القرآن بأنه مبلغ لا مسيطر ولا وكيل ولا جبار على الناس قال تعالى « إن عليك إلا البلاغ » وقال عز وجل « ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء » . قال تبارك شأنه « إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » وقال عز اسمه « وما أنت عليهم بجبار » وقال تعالى جده « قد كررنا أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » وقال جل جلاله « وما أنت عليهم بوكيل » فأين هذا كله من ملة يدعي ربها أنها آية الله في الأرض . هل يقاس التقيض على التقيض ؟؟

(٢) سيرة النبي عليه السلام فقد سمعت أنفا أنه كان يقيد من نفسه ويرجع عن رأيه الى رأي أصحابه . وأعجب من هذا أنه رجح الرأي الموافق لرأيه في مسألة أسرى بدر وكان الرأي الآخر هو الاصلح فتابه الله عتاباً شديداً حتى بكى عليه الصلاة والسلام

(٣) سيرة الخلفاء الراشدين كما سمعت أنفا عن عمر وبؤثر مثله عن سائرهم ولم تكن سيرتهم في المساواة وفي تحكيم الأمة بأنفسهم من مزاييم

الشخصية وإنما هو شيء أخذوه من القرآن ومن السيرة النبوية كما علمت
وإنما زعيمهم أنهم فهموا الإسلام كله وكانوا أشد من غيرهم غيرة عليه وعملا به .
(٤) لو كان الإسلام شرع هذه السلطة المروقة في الملل السابقة عليه من
البوذيين والبراهمة والاسرائيليين والنصارى أو أجازها لوجد لها في المسالك
نظام ورؤساء كما وجد عند غيرهم ولكن شيئاً من ذلك لم يوجد وإنما وجدت
طائفة تصدت للتربية والإرشاد ثم انقسمت إلى طوائف وجماعات ولم يكن لهم
سلطة على أحد وإنما يقبهم من شاء باختياره ولم يسلموا مع ذلك من رمي
الفتناء لهم بالانحراف عن الدين ومن تفرق الحكام شملهم ولذلك لم يكن
لهم ظهور إلا حيث يضمف علم الدين وحكمه كما قلنا آنفاً . وأما لقب
« شيخ الإسلام » فهو من اختراع الملوك والامراء الذين بدؤوا عن المظهر
الديني فاستعانوا بمن له هذا المظهر لأجل الأثر في نفوس العامة المقلدين
ثم إن السلطة الدينية وجدت على حقيقتها في طائفة الباطنية ثم
وجدت لهذه الطائفة حكومة مدنية في البيديين (الفاطميين) ولكن
مذهب الباطنية ليس من الإسلام في شيء ولذلك لم يستطع البيديون أن
يؤيدوه بسلطتهم تأييداً ظاهراً فيقال إن السلطة الدينية قد اجتمعت مع
السلطة المدنية في طائفة تنتمي إلى الإسلام في الجملة . فلم مما تقدم أنه
ليس في الإسلام سلطة دينية فها هذا الذي يوجب الإسلام به بعض كتاب
النصارى وما هذه التصانح التي توجهها تلك الأقسام إلى الأمة الإسلامية
لتنمها بوجوب الفصل بين السلطين الدينية والمدنية ؟ الجواب إن المراد
بذلك أن يترك المسكون شريعتهم كما يعلم من الفصل الآتي

حرف الشريعة والدين في الإسلام

جرى عرف الكتاب الأوربيين ومن تبهم من الشرقيين لاسيما كتاب التصاري بأن يطلتوا اسم الدين على ما يتعلق بالاعتقاد بالله وبالوحي وما يمد به من أمور الغيب وما يفرضه من العبادة ويخصوا كلمة الشريعة بما يتعلق بالمعاملات والاحكام القضائية والمدنية والسياسية . وكل باحث في التاريخ من هؤلاء الكتاب يعلم ان الاسلام جاء بدين وشريعة ومن ذلك قول بعضهم : إن محمدا (عليه الصلاة والسلام) كَوَّن في عشرين سنة أمة وجاءها بدين وشريعة ولم يتفق لغيره في العالم الجمع بين هذه الامور الثلاثة : فهؤلاء يعلمون أن الشريعة قسيمة الدين في الإسلام وان ما يدين به المسلم ربه وما يعامل به الناس كله مقتبس من نور واحد وهو نور الوحي الذي أوحاه الله الى محمد عليه الصلاة والسلام

لا فرق في الإسلام بين القسم الديني البحت والقسم الشرعي الا في شيء واحد وهو ان الاعتقاد والعبادة لما كانا لا يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأحوال الأمم وجب الاعتمادُ فيما على الوحي في الجملة والتفصيل والكليات والجزئيات . وأما المعاملات الدنيوية فلا تختلفان باختلاف ما ذكر قد وضع الإسلام لها قواعد كلية وأصولا عامة وفروض استنباط الجزئيات التي تحدث الى أولي الامر المارقين بمقاصد الإسلام وبأصوله العامة وقواعده الكلية فهم يبنون الاحكام بالشورى في كل ما يحدث للناس من المصالح استنباطا من تلك الاصول والقواعد . قال تعالى يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » فذكر أولي الامر بصيغة الجمع . وقاله ولو ردُّوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلهم

الذين يستنبطوه منهم ، ذكر أولي الأمر بصيغة الجمع أيضا وأناط بهم استنباط الحكم الذي يحتاج اليه او يتنازع فيه
ثم ان الاحكام الشرعية المنصوصة او المستنبطة تحتاج الى منفذين ولا بد ان يكون لهؤلاء رئيس لئلا تكون الأمور فوضى وقد سمي الرئيس الاول في الاسلام بعد وفاة النبي صلى عليه وسلم خليفة له وسمي من بعده أمير المؤمنين واستمر هذا لقب ووظيفة هذا الرئيس حماية الدين وأهله وتنفيذ أحكام شريعته فليس هو مسيطرا على الناس في دينهم ولا مستقلا بوضع الاحكام الشرعية لهم وإنما هو حافظ للنظام؛ ومنفذ للأحكام؛ وسلطته هذه كما ترى مدنية شورية، لا مطلقة ولا استبدادية؛ ولكن الاسلام أوجب عليه أن يعمل بالشرع وحرّم عليه أن يكون شارعا بنفسه وأوجب طاعته بالمعروف، كما أوجب على الأئمة ازالة سطاته ان حملها على غير المشروع؛ فصح بهذا الاعتبار أن يقال ان السلطة المدنية في الاسلام مستندة الى الدين أو انها سلطة دينية . ولكن لا يصح أن تشبه بالسلطة الدينية عند غير المسلمين ولا أن يجعل صاحبها جاهما بين سلطتين إحداهما على الأرواح والمقنن والثانية على الأجسام والأعمال

هذا هو ديننا وهذه هي سلطته فبماذا يطالبنا ذلك الكاتب النصراني وبماذا ينصح لنا؟ هو يطالبنا بأن نجعل رئيسنا المدني شارعا ومنفذا لما يشرعه لنا من الأحكام وينصح لنا بأن تترك شريعتنا القائمة على أصول ديننا ونزعم أن بناء الشريعة على قواعد الدين وجعل الحكم حماة للدين ومنفذين له هو الذي أزال الدولة العباسية، وفرق شمل الأمة الإسلامية، ومن رأيه ان المسلمين لا يجحدون ولا تقوم لهم قاعة مادام سلطانهم مكفنا

بالمعل بشريتهم الدينية وتنفيذها!!!!

لوجمت كل ما ورد من الكلام في جميع اللغات ابدل على مني التعجب
وأضفت اليه كل أمارات التعجب ودلائله في الحركات والاشارات المعنوية
والقلبية وقدرت على تصوير جميع انفعالات المتعجبين وتأثراتهم النفسية
وأصقت ذلك كله بهذه النصيحة الصراية للأمة الاسلامية لما وفيت حق
البيان في كونها عجيبة غريبة مذهشة للمتعجبين !!

(شبهات المشكك)

(١) يقول هذا الناصح الأمين، أو المشكك في الدين: إن عرض الدين في
الأرض مناقض لعرض الحكومة في الأرض فكيف يجمع الإسلام بين
القيضين؟ ونحن نقول له إن الإسلام جاء للإصلاح في الأرض وكل ما
يناقض الإصلاح فهو إفساد يجب إزالته قالوا يجب أن يكون عرض الحكومة
الاسلامية موافقا لعرض الدين الإسلامي . ونمألا خلاف فيه بين
فقهاء الاسلام أن أحكامه الشرعية كلها مبنية على قاعدة «درء المفسد
وجلب المصالح» فأبي حاكم من - كما نأيقدر ان يأتينا بشرع اصليح من هنا
الشرع اذا نحن تركناه عملا بنصيحتك وجمالنا الحاكم هو الشارع؟؟؟

(٢) يقول الناصح الامين؛ أو المشكك في الدين: إن من التناقض بين
وظيفة الدين ووظيفة الحكومة أن الدين وضع قواعد وتقاليد للمقل وطرقا
لسير الفكر فقيده بذلك الحرية العلمية . والحكومة لا تكلف الانسان بأن
يسير في فكره على طريق مخصوص وإنما هي حامية لحرية النفس وما
يتبعها من المال والدم والشرف: ونحن نقول اذا كان دينك كذلك فدين
الاسلام مناقض له غير مناقض لوظيفة الحكومة التي ذكرتها . وذلك لأنه

تقرر فيه حرية العقل فلا يخرج المسلم عن مكانه في عقائده (كما بينا ذلك في الجزء الماضي) وتقرر أن أحكامه ترجع إلى خمس قواعد يسوونها بالكليات الخمس وقد جمعها صاحب عقيدة الجوهرية بقوله:

وحفظ دين ثم نفس مال نسب ومثابها عقل وعرض قد وجب

(٣) يقول الناصح الأمين، أو المشكك في الدين، : يجب أن تكون الحكومة مساوية بين من تحكمهم وإن اختلفت أديانهم وأن تكون حامية لهم على السواء أيضاً والدين مناقض لها في ذلك : ونحن نقول : إذا كان دينك كذلك فديننا مناقض له لا لما يجب أن تكون عليه الحكومة . وذلك أن المساواة من أصوله وقد أشرنا في الفصل السابق من هذا المقال إلى مساواة عمر بين الإمام علي ورجل من آحاد اليهود ومطالبة علي إليها بالمساواة في الأتب أيضاً وهذه مساواة لم تصل إليها حكومة وإن تصل إليها حكومة إلا أن تكون مقيمة للإسلام على حقه . وأما الحماية فمن الأصول المأثورة في ديننا هذه الكلمة الجليلة « وإن نجحهم مما نجحني منه أنفسنا » وهذه الكلمة الفضلى « لهم مالنا وعالهم ما علينا »

(٤) يقول الناصح الأمين، أو المشكك في الدين، : إنه ليس من شأن الساطة الدينية، الدخول في الأمور الدنيوية؛ لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا . ونحن نقول : إذا كان دينك كذلك فديننا ليس كذلك فانه شرع ليبلت مصالح الدارين، والإرشاد إلى طرق السعادتين، فكيف يحكم على الأديان كافة بما تمتدده في دينك وهو هل كنت أنت الواضع للأديان كما تقول أنني وضعت دين الإسلام هكذا أيضاً وأعله قد زادوا فيه فانا الآن أطالبهم بالرجوع إلى الأصل؛ إن المسلمين

لا يقبلون منك ذلك لان ائمتهم عرفوا الدين بأنه وضع الهي سائق لتبوي
 القول السلية باختيارهم الى ما فيه صلاحهم في الحال ؛ وفلاحهم في المال ؛
 (ه) يقول الناصح الامين ، او المشكك في الدين ، : ان الجميع بين السلطين
 يضمف الامة ضعفا مستمرا لانه يقتضي اضطهاد العقل والذكا . ويعرض
 الحكومة لثورة الامة باغراء عدو يشرها عليها ويكون سبب الشقاق
 الديني بين الطوائف التي تتألف منها الشعوب ويعرض الدين لأكاذيب
 السياسة ومفاسدها . ونحن نقول ان كل هذا قد وقع في دينه فلانكره
 وإنما نكر قياس دينا عليه وهو مبين له . وحسبنا ان الذي وقع عندنا
 هو تقيض ما وقع عندهم فان الحكومة الاسلامية التي يسميها جما بين
 السلطين (وقد فهمت . مناها) قد أعطت الامة قوة لم تقاوها فيها أحد
 في زمنها وما ضمنت الامة الاسلامية الا بضف الشرع وعدم إقامة
 وهذا أمر لا خلاف فيه . وكذلك لم يضطهد العقل والذكا . في الاسلام
 في عصر إقامة شريعة الاسلام وإنما وقع شبه اضطهاد بعد ضف الشرع
 والهاون في تنفيذ . اما الثورات التي يخافها الناصح على الحكومات
 الاسلامية اذا بقيت على شريعتها فهي أجدر بالوقوع اذا خرجت الحكومات
 عن الشريعة لأن اخرج على السلطان لا يجوز في الاسلام الا اذا خرج
 السلطان من الاسلام بترك الشريعة واذا أخطأ قالوا يجب ان ترجعه الامة
 عن خطاه بالمعروف : قال صاحب عقيدة الجوهرية :

وواجب نصب إمام عدل	بالشرع فأعلم لا بتحكيم العقل
فليس ركنا يعتقده في الدين	فلا تدعن حكمه للبين
الا بكفر فأبذن عهده	فأله يكنينا أذاه وحده

وأما الشقاق الديني بين الطوائف والملل فلم يمهّد في بلاد الإسلام أيام إقامة الشريعة والعمل بها بل كانت الطوائف في هدوء وسلام لأن الدين يوجب ذلك وكان معمولاً به . والذي يوجب الشقاق هو جعل الدين مصلحة لرؤساء مخصوصين يناهض كل رئيس بطائفته سائر الطوائف فهو الصق بالفصل بين السلطين وجعل كل واحدة مستقلة لها رؤساء يدبرونها منه بالجمع بينهما خصوصاً جمع الإسلام بالمعنى المتقدم . وقد ذاقّت الأمة النصرانية بأس هذه الرياسة وكانت هي التي ابتدعت الحرب بين طائفتين من أهل دين واحد للخلاف في الدين . ولو لم يكن لكل طائفة رؤساء مخصوصون لما وقع شيء من ذلك . وقد سرت عدوى النصرانية إلى غيرها وأصاب الساميين شرر تلك التياران فحدث بن أصحاب المذاهب شيء من الشقاق لتصب كل طائفة لأمم مخصوص وعلماء مخصوصين . وقد علمت أن رجال الدين لم يتنظم لهم في المسلمين رياسة لأن طبيعة الإسلام تأتي ذلك ولهذا لم يمتزج النور والشقاق بين أصحاب المذاهب الإسلامية كما عظم بين أرباب المذاهب النصرانية . على أن المذاهب المتعددة في الدين هي مخالفة لوضع الدين لأنها تفرق فيه والله يقول « أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » ويقول « إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » ولكن جاءنا من كتاب النصارى في هذا العصر من يقول أن التفرق إلى شيع من طبيعة ديننا ولا علاج لهذا التفرق إلا ترك حكامنا شريعتنا !!!

وأما تمريض الدين لأكاذيب السياسة ومفاسدها إذا كانت الشريعة مستمدة من الدين فهو تقيض المقول وخلاف الواقع فإن السياسة كما قال الكاتب مبنية على الرياء والمخاتلة ولا علاج للرياء إلا الدين وقد شدّد فيه

الإسلام حتى سماه « الشرك الأصغر » فإذا بُنيت السياسة على قاعدة الدين سلمت وسلم معها الدين وإذا انفصلت من الدين فسدت وأفسدت الدين ولذلك استأذنها الإمام كاتب مقالات (الإسلام والنصرانية) بالاستعاذ ووصفها بما وصف . وقد قلب الحقيقة الناصح أو المشكك فجعل انفصال الحكومة من الدين هو سبب السلامة !!!

الوحدة الدينية . والوطنية

يقول الناصح الأمين ، أو المشكك في الدين ، ان الوحدة الدينية التي يطلبها الاسلام مستحيلة الوقوع ومحاولتها كان اكبر أسباب الفتن التي حدثت في الاسلام والمسيحية . ويزعم ان البشر قد ارتقوا عن طلب الوحدة الدينية التي كانت عامة فيهم الى الوحدة الوطنية وتدحرج في اليان الى ذكر فرنسا التي ارتقت فيها هذه الوحدة الجديدة التي حصر فيها سعادة البشر حتى حكمت بابطال مدارس الرهبنة وحتى حرمت على رئيسها ذكر اسم الله تعالى أو في ذكر العناية الالهية في خطبة . وههنا شعر بأن هذا التدحرج قد أنهار به في هوة الباطل فناد يترض على هذه « الطريقة الجديدة » ويذكر من مفايدها . وهكذا شأن من يهرف بما لا يعرف . وقد استدلل على استحالة الوحدة الدينية بما كان في أوروبا من الفساد والفتن بسببها وبعدم نجاح البابا فيها وبسعادة أوروبا بعد إقامة السد بينه وبين الأحكام : ثم جرى على عادته في تشبيه الاسلام بالنصرانية فزعم ان الذي أسقط دولة بين العباس هو عجزهم عن حفظ الملكية بالوحدة الدينية وعدم اهتمامهم الى الوحدة الوطنية !!! سبحان الله ما أعلم هذا الكاتب بالتاريخ وما أقدره على استخراج طبائع الملل منه !!!

خبرونا أيها المؤرخون والمطلعون على كتب التاريخ أي مؤرخ قال ان سبب سقوط بني العباس هو حكمهم بالشريعة الاسلامية أو قال ان أصحاب الملل المختلفة في بلادهم كانوا ساخطين على الحكم بالشريعة وطالين أن تسبيل بها قوانين غيرها يضمها الحكم أو المحكوهون وأنهم لذلك ناروا على الدولة حتى أسقطوها بالحروب الأهلية التي مثارها التمصبات الدينية؛ لم يقل بذلك عالم ولا إمام وإنما هو زعم افتخروا واقتجروا واخترعه وابتدعه ناصح المسلمين الامين أو مشككهم في الدين

لسقوط دولة العباسيين أسباب أهمها أمران ذكرهما مؤرخ الدولة العثمانية الأكبر جودت باشا ناظر العديلة (رحمه الله تعالى) قال بعدما ذكر فضل المأمون في ترويح العلوم وتوسيع نطاق المدينة ماتسرعاً «الأنه أخطأ خطأً يتنا في أمر يتعاق بتدبير المملوك وهو انه أعطى ولاية خراسان لرجل يسمى طاهراً بكافة له على قتل أخيه الأمين فاتخذ نيسابور عاصمة لها وجعلها وروثة له ولا أعقاب من بعده فكان ذلك باعثاً على إزالة رهبة الخلافة من صدور العيال، وسبباً في الخروج عن الطاعة والتروع الى الاستقلال، ثم جاء بعده الخليفة المعتصم فجمع بعض الأحداث من الترك وجعلهم عسكرياً خاصاً به ولما اشتد ساعدهم خرجوا عن طاعته وأحدثوا ثورات هائلة كما وقع قديماً في عسكر قياصرة رومية»

وظاهر أن ماعمله المأمون مخالف للشريعة الاسلامية ومناف للوحدة الدينية . وان ماعمله المعتصم كان لا يخلاله بأصول الاحكام الاسلامية من الشورى وكفالة الامة للإمام والتعري في تخاذ البطانة فقد قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم»

الآية . وللمفسرين وجهان في قوله « من دونكم » قيل هم المناقون وقيل الكافرون . وكان أولئك الأحداث أحد الفريقين فإنهم اتخذوا بطانة ولما يدخل الايمان في قلوبهم كما علم من مقالات (الاسلام والنصرانية) وقد تحقق فيهم قوله تعالى « لا يألونكم خبالا وذوا ما غتم » ولكن ناصحنا الامين حرف قول الإمام في هذا المقام الى فتنة سياسية فزعم أن مراده الحكم بأن الترك والفرس لا يعتد باسلامهم وان الدين خاص بالمرب أي أنه لا يعتد باسلام مثل البخاري ومسلم وأبي حنيفة والنزالي الخ !!!
نمود بالله نود بالله

ياحسرة على أعداء الشريعة الاسلامية التمسوا لها عيبا فيها فأعيامهم وأعوزهم، فالتمسوه في المقيمين لها (كابي بكر وعمر) فأعيامهم وأعجزهم ففتقبا عنه فيمن انحرفوا عن سراطها فنكبوها فأصابوه وأصقوه بها وقالوا إنها شريعة ضارة يجب تركها واختراع شريعة بدلها !!!

كانت رابطة الوحدة في الاجتماع البشري محصورة في البيوت (العائلات) ثم اتسعت فصارت في القبائل ثم اتسعت بناموس الترقى فكانت الشعوب والامم الكبيرة التي وحدتها الجنسية بالقامة او الدين او البلاد (الوطن) وكان الدين خاصا لا يتعدى الشعب الذي وجد فيه الى أن ظهر الاسلام فان في الانجيل المتعددة عند النصارى الى اليوم ان المسيح عليه الصلاة والسلام قال : « لم أرسل الا الى خراف اسرائيل الضالة » وقال « ما جئت لأنقض الناموس وانما جئت لأتمم » والناموس هو شرع الاسرائيليين الخاص بهم وتتميمه بيان الحق فيما اختلفوا فيه منه وفي بيان اسراره والتوسع في التسم الروحاني منه . وأما ما ينقلونه عنه من انه قال « اكرزوا بالانجيل

في الخليفة كلها « فهو مخالف لما تقدم في الظاهر ويمكن أن يتفق معه بمجمل
رئيس في الخليفة المهد أي الخليفة المهدودة وهي الأمة الاسرائيلية حيث
كانت وأبن وجدت

بعد هذا استمدد البشر بناءه وس الارتقاء الى وحدة أوسع من كل
ما تقدم - الى وحدة يمكن أن تدخل فيها جميع الشعوب والقبائل والأمم
والاجناس المختلفين في البلاد واللغات والاديان - الى وحدة لها رابطان
(إحداها) جثمانية اجتماعية عمرانية دنيوية وهي أن يحكموا بشريعة عادلة
تساوي بينهم في الحقوق لا يمتاز فيها كبير على صغير ولا غني على فقير ولا
عربي على عجمي ولا متدين بدين على متدين بغيره (وثانيتها) روحانية أخوية
أخروية تختص بمن يجتمعهم الاعتقاد الصحيح، المبني على البرهان العصري،
وهذه الوحدة هي الوحدة التي جاء بها الدين الاسلامي وعمل بها المسلمون في
المصدر الأول فكان المخالفون لهم في الدين يفضلون حكمهم على حكم الآخرين
مهم في الابن والامنة والوطن - ولم توجد المساواة ولا المدالة العجيبة الى
اليوم الا في الاسلام فهذه الدول الاوربية الراقية بالوطنية لا تساوي بين
ابنائها وأهل مستعمراتها في الاحكام بل ألزمت الحكومات الضعيفة في غير
بلادها بالخروج عن العدل والمساواة وتميز أجناسها على رعايا كل
حكومة من تلك الحكومات فالمصري يقتل في مصر اذا قتل أجنبيا ولكن
الاجنبي لا يقتل بالمصري - وقد كنا أوضحنا هذا المبحث في مقالة عنوانها
(الجنسية والدين الاسلامي) بتراجع في المجلد الثاني من المنار - وفي
أثر مجازات الربانية كثيرة تزيد هذه المسائل المتفرقة وتضد
القضايا المتعددة في هذا المجال

